الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.49

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

13 April 2000
Arabic
Original: French

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٤٩

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الثلاثاء، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أولهايي ..... (جيبوتي)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الإقتصاد الكلي (تابع)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الإقتصادي الدولي (تابع)

(و) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الإقتصاد الكلي (تابع)
(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

مشروعا قرارين بشأن إقامة نظام مالي دولي مستقر، يستجيب لتحديات التنمية، ولاسيما في البلدان النامية (A/C.2/54/L.38 و A/C.2/54/L.72)

١ - **السيد براووزي** (إيطاليا)، نائب الرئيس: **قدم مشروع القرار** A/C.2/54/L.72، **الذي أعد بالإستناد إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار** A/C.2/54/L.38.

٢ - **السيد غالاغر** (الولايات المتحدة الأمريكية): **طلب تصويتا مسجلا.**

٣ - **الرئيس**: **قال إنه يشعر بخيبة أمل شديدة بسبب الإضطرار إلى إجراء تصويت لأن اللجنة الثانية تحرص دائما على إجراء مناقشات مطولة وغير رسمية ومفتوحة للجميع بأمل الوصول إلى توافق آراء. وكان هذا هو الإجراء الذي اتبع بالنسبة إلى مشروع القرار** A/C.2/54/L.38، **الذي أصبح مشروع القرار** A/C.2/54/L.72، **الذي تم الوصول بشأنه إلى توافق آراء بشرط الإستشارة. أما التصويت المطلوب فإنه يشكل سابقة يؤسف لها يمكن أن تخل بطرق عمل اللجنة الثانية التي أتت حتى اليوم بنتائج ممتازة.**

٤ - **السيد تالبوت** (غيانا): **تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يشارك الرئيس خيبة أمله. وأضاف أن أصحاب مشروع القرار رغبوا في الإسهام في المناقشة الدائرة في شتى المنتديات الدولية بشأن طرق زيادة استقرار النظام المالي الدولي تعزيزا للرخاء والنمو في العالم كله. وهم يعتقدون، أولا، أنه يجب لدى إصلاح النظام المالي الدولي توجيه المزيد من الإنتباه إلى التنمية، وعلى الأخص إلى حاجات البلدان النامية؛ ثم إنهم يعتقدون، ثانيا، أن للأمم المتحدة دورا حيويا تقوم به في إيجاد توافق آراء دولي بشأن ماهية الإصلاحات التي يتعين إجراؤها لهذا الغرض. وذكر أنهم يظنون أن المجتمع الدولي يشاركهم على نطاق واسع فيما يعتقدونه ولا يمكنهم أن يتصوروا أن هناك من يمكنه أن يعارض أخذ التنمية في الإعتبار في معرض إصلاح النظام المالي الدولي، ذلك النظام الذي يتناول بآثاره الوجود اليومي لكل الناس.**

٥ - **ومضى قائلا إن مشروع القرار كان محل مشاورات مكثفة وبناءة وشفافة أدت إلى نشوء توافق في الآراء. ويؤسف جدا أن توافق الآراء هذا لم يحافظ على بقائه. والتصويت الذي يطلبه وفد الولايات المتحدة يشكل سابقة خطيرة بالنسبة إلى عمل اللجنة الثانية وهو ينافي أساليب عملها والروح التي هيمنت في السابق على أعمالها. واختتم كلامه بقوله إن مجموعة الـ ٧٧ والصين سيصوتان بالموافقة على مشروع القرار** A/C.2/54/L.72.

٦ - **السيد إيسكانيرو** (المكسيك): قال إن هناك سابقة لمشروع القرار A/C.2/54/L.72 تتمثل في قرار الجمعية العامة ٥٣/١٧٢ المعنون "الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية". وأضاف أن حكومة المكسيك، توخيا لدعم عملية التأمل التي بدأها ذلك القرار، عمدت، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، بتأييد من اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى عقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى بشأن إقامة نظام مالي دولي أكثر استقرارا وأكثر قبولا للتنبؤ بأحواله وبشأن أثره على التنمية الإجتماعية. وأشار إلى أن المشاركين في ذلك الإجتماع شملوا عددا من كبار الموظفين في المنطقة ومن الإخصائيين وممثلي المنظمات المتعددة الأطراف الناشطة في الميدانين المالي والإجتماعي. وقد صدرت الوثيقة الختامية لذلك الإجتماع بوصفها الوثيقة A/54/384 وقدمت إلى الجمعية العامة. كذلك أتاحت المكسيك للجمعية ورقة العمل A/C.2/54/WP.1 بهدف الإسهام بمساهمة مفيدة في النقاش بشأن الاستقرار المالي الدولي والتنمية. واهتداء بنفس الروح، اشتركت المكسيك، مع مجموعة الـ ٧٧ والصين، في تقديم مشروع القرار A/C.2/54/L.38، الذي أصبح بعد مشاورات غير رسمية مكثفة مشروع القرار A/C.2/54/L.72. وستستمر المكسيك في تأييد الجهود الرامية إلى إيجاد توافق آراء بشأن تحسين نظم الإنذار المبكر والوقاية والإستجابة للتعامل مع الأزمات المالية في سياق استراتيجية قائمة على إرادة تحقيق التنمية العادلة.

٧ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): قال إنه هو أيضا يشعر بخيبة الأمل بسبب الطلب الذي قدمه وفد الولايات المتحدة كما يشعر بالقلق تجاه السابقة التي يوجدها ذلك الطلب: إذ ستكون هذه أول مرة يطرح فيها على التصويت نص يقدمه نائب للرئيس. وأضاف أن وفد بلده سيصوت بالموافقة على مشروع القرار، ولكنه يرى أنه كان من الأفضل تجنب التصويت.

٨ - **السيدة جاتميكو سنغيه** (إندونيسيا): قالت إن وفد بلدها يضم صوته إلى البيان الذي أدلت به غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشارت إلى أن المفاوضات المتصلة بمشروع القرار استغرقت ما يقرب من اسبوعين، وأن الوفود أظهرت الإلتزام وحسن النية وروح التعاون خلال المشاورات، وأن مشروع القرار A/C.2/54/L.72 يختلف اختلافا بينا عن مشروع القرار A/C.2/54/L.38. وأضافت إنه يصعب عليها أن تفهم كيف يمكن لأي وفد، بعد مفاوضات مطولة أدت إلى نشوء توافق في الآراء، أن يطلب طرح المشروع على التصويت. وتساءلت إن كان ذلك يعني أنه يمكن لأي وفد، بناء على تعليمات من الحكومة، أن يتنكر في أي وقت لما سبق التفاوض عليه بنية حسنة. وقالت إنها تأمل في ألا تحصل حوادث مماثلة في المستقبل بالنظر إلى أن ذلك يعرض مصداقية العملية التفاوضية للخطر.

٩ - **السيد إيدو** (كينيا): ضم صوته إلى البيانات التي أدلى بها الرئيس والمتحدثون السابقون وسأل لماذا ينبغي طرح مشروع القرار على التصويت بعد الوصول إلى توافق في الآراء على نصه.

١٠ - **الرئيس**: قال إنه يتفهم المشاعر التي أعرب عنها ممثل كينيا ولا يسعه إلا أن يجيب بأنه تم الوصول إلى توافق آراء بشرط الإستشارة بشأن النص المقصود.

١١ - **السيد غالاغر** (الولايات المتحدة الأمريكية): أوضح أن وفد بلده لا يستطيع تأييد مشروع القرار لأن التوصيات الواردة فيه تتجاوز ولاية الجمعية العامة للأمم المتحدة وتخل بأعمال المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بتعزيز النظام المالي الدولي. ويشكل مشروع القرار هذا، على أقل تقدير، تدخلا في أعمال المؤسسات المالية الدولية. كما أن تعزيز النظام المالي الدولي يحظى بأولوية عالية لدى الولايات المتحدة، التي تعتقد أن هناك توافق آراء عالميا بشأن هذه المسألة آخذا في الظهور. ولا تزال الهيئات المؤلفة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنتدى الاستقرار المالي تمثل المنتديات المختصة في مجال إدخال الإصلاحات على النظام المالي الدولي، وعلى جميع البلدان أن تدعم أعمالها. وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أن مشروع القرار يعطي وزنا زائدا عن الحد لدور المجتمع الدولي دون مطالبة جميع البلدان بتولي المسؤولية عن سياساتها هي. والولايات المتحدة تؤيد الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختصة في سبيل تحقيق أهداف إنمائية.

١٢ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/54/L.72.

المؤيدون: الإتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، استراليا، اسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيرلندا، إيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، تونس، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، شيلي، الصين، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينينا الإستوائية، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، منغوليا، موزامبيق، موناكو، النرويج، النمسا، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت": لا يوجد.

١٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/54/L.72 بأغلبية ١٢٠ صوتا ضد صوت واحد.

١٤ - سحب مشروع القرار A/C.2/54/L.38.

١٥ - **السيدة فارغاس** (كوستاريكا): قالت إنه يجب التقيد بالاتفاقات بحسب قاعدة pacta sunt servanda. وبعد الوصول إلى اتفاق آراء نتيجة لمشاورات توفرت لكل طرف من الأطراف فيها فرصة الإدلاء برأيه، فإنه يصعب

علينا أن نفهم كيف أن بعض الأطراف تصرح بآراء كتمتها في السابق. وبينت أن وفد بلدها صوت بالموافقة على مشروع القرار، وهو بفعله ذاك أعرب عن تأييده وامتنانه لنائب رئيس اللجنة الثانية.

١٦ - **السيد كاريائنين** (فنلندا): تكلم باسم الإتحاد الأوروبي، الذي صوت بالموافقة على مشروع القرار، فقال إن وفود بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورمانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا تشاركه تعليله للتصويت. وأضاف أن الإتحاد الأوروبي قد شارك في المشاورات التي أجريت بشأن مشروع القرار وظن أن الوفود قد توصلت إلى توافق آراء. وبيَّن أن لكل الدول الأعضاء الحق في أن تطلب طرح نص ما على التصويت، ولكن الإتحاد الأوروبي يأمل في ألا تستخدم الوفود ذلك الحق إلا في أقل ما يمكن من الحالات. وأعلن أن هدف أية مفاوضات يجب أن يظل هو الوصول إلى توافق في الآراء.

١٧ - **السيد مارتش** (استراليا): قال إن وفد بلده صوت بالموافقة على مشروع القرار الذي ربما كان مشوبا ببعض النواقص ولكنه كان محل مفاوضات شاركت فيها استراليا. وتطرق إلى المشاكل التي واجهها مشروع القرار، فقال إن في الإمكان النظر فيها في الدورة الخامسة والخمسين. وقد يتسنى للجنة الثانية أن تنظر في إمكانية الدخول بأسرع وقت ممكن في مشاورات غير رسمية، فتشجع بذلك على إجراء حوار حق وتؤكد على حقوق ومسؤوليات كل عضو من أعضائها.

١٨ - **السيد راكوتونايفو** (مدغشقر): **والسيد هوفهانيسيان** (أرمينيا) **والسيد بوغوريه** (جيبوتي): قالوا إن وفودهم لو كانت حاضرة أثناء التصويت لصوتت بالموافقة على مشروع القرار.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الإقتصادي الدولي (تابع)

(و) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/C.2/54/L.39 وA/C.2/54/L.73)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/54/L.73 (A/C.2/54/L.74)

١٩ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/54/L.73، الذي أعد بالإستناد إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.39. ووجه الإنتباه إلى الوثيقة A/C.2/54/L.74 التي أوردت الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/54/L.73 ثم تلا البيان التالي:

"المفهوم لدى اللجنة أن الموارد المقترحة في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (A/C.2/54/L.74) هي موارد تتاح بالإضافة إلى الموارد المنصوص عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لأغراض التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وعقد ذلك المؤتمر ومتابعته. ولو تبين أن الموارد الإضافية المقترحة في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ذاك غير كافية لتمكين الأونكتاد من تنفيذ متطلبات الفقرات ٢ و٤ و٥ و١٦ من القرار المراد اتخاذه من قبل اللجنة الثانية، فإن للأمين

العام أن يسترعى انتباه الجمعية العامة إلى هذه الحالة في دورتها الخامسة والخمسين ويقدم مقترحات مناسبة لنظرها من قبل الجمعية العامة في تلك الدورة."

٢٠ - **السيد نيكوليسكو** (رومانيا)؛ نائب الرئيس: قدم مشروع القرار A/C.2/54/L.73 الذي تم الوصول بشأنه إلى توافق آراء بشرط الإستشارة على إثر مشاورات مكثفة.

٢١ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/54/L.73.

٢٢ - سحب مشروع القرار A/C.2/54/L.39.

٢٣ - **الرئيس:** اقترح مشروع المقرر التالي:

"تحيط الجمعية العامة علما بمشروعي الوثيقتين التاليتين:

"تقرير الأمين العام عن حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/54/271)؛

و"تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/54/269 وCorr.1)"

٢٤ - اعتمد مشروع المقرر.

٢٥ - **الرئيس:** أعلم اللجنة أن رئيس الجمعية العامة طلب إليه أن يحاول التأكد من أن اللجنة ستكمل عملها بحلول يوم الجمعة، ١٧ كانون الأول/ديسمبر على آخر تقدير.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.

- - - - -